قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٨١ لسنة ٢٠١٧

بالموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن القرض المقدم من الوكالة اليابانية للتعاون الدولى «جايكا»، لتنفيذ مشروع تنمية الموارد البشرية فى قطاعى التعليم والصحة ، والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مـادة وحـيدة)

ووفق على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن القرض المقدم من الوكالة اليابانية للتعاون الدولى "جايكا" بقيمة ١٠ مليارات و١٩٢ مليون ين يابانى (المعادل لمبلغ ٨٨ مليونًا و٦٣٩ ألفًا و٩٠٠ دولار أمريكى) لتنفيذ مشروع تنمية الموارد البشرية فى قطاعى التعليم والصحة ، والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٢ رمضان سنة ١٤٣٨هـ

(الموافق ١٧ يونيو سنة ٢٠١٧م) .

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١١ شـــوال سنة ١٤٣٨ هـ (الموافق ٥ يوليو سنة ٢٠١٧ م) .

القاهرة فى ٢ مايو ٢٠١٧

صاحب السعادة

السيد/ تاكيميرو كاجاوا

سفيراً فوق العادة ومفوضًا عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

«أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت خطاب سعادتكم المؤرخ اليوم والذى ينص على ما يلى :

أتشرف بأن أعزز التفاهم التالى الذى تم التوصل إليه مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن قرض يابانى مقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين وتعزيز جهود التنمية فى جمهورية مصر العربية :

١ - تقدم وكالة اليابان للتعاون الدولى (ويشار إليها فيما بعد بـ"جايكا") قرضًا بالين اليابانى تصل قيمته إلى ١٠١٩٢٠٠٠٠٠ (عشرة مليارات ومائة واثنان وتسعون مليون) ين يابانى (ويشار إليه فيما بعد بـ"القرض") إلى حكومة جمهورية مصر العربية ، وذلك طبقًا للقوانين والقواعد المعمول بها فى اليابان ، لتنفيذ الشراكة المصرية اليابانية فى مجال التعليم : مشروع تنمية الموارد البشرية (ويشار إليه فيما بعد بـ"المشروع") .

٢ - (١) يتاح القرض بمقتضى اتفاق قرض يتم إبرامه بين حكومة جمهورية مصر العربية والجايكا ، وفى نطاق التفاهم الحالى سينظم اتفاق القرض المشار إليه أحكام وشروط القرض، وكذا إجراءات استخدامه، والذى سيتضمن - ضمن غيره - القواعد التالية :

(أ) تكون فترة السداد ثلاثين (٣٠) عامًا بعد فترة سماح عشرة (١٠) أعوام .

(ب) يكون سعر الفائدة ثلاثة من عشرة فى المائة (٠,٣٪) سنويًا .

(جـ) دون الإخلال بأحكام الفقرة الفرعية (ب) أعلاه ، يكون سعر الفائدة للجزء من القرض الذى يغطى مدفوعات استشارى المشروع واحداً من مائة فى المائة (٠,٠١٪) سنويًا .

(د) تكون فترة السحب تسعة (٩) أعوام ، وذلك بعد تاريخ دخول اتفاق القرض المذكور حيز النفاذ ؛ و

(هـ) يتم فرض مصاريف مقدمة لإدارة القرض على إجمالى قيمة القرض المذكورة بالفقرة (١) بنسبة اثنين من عشرة فى المائة (٠,٢٪) وسيتم رد القيمة المعادلة لـ واحد من عشرة فى المائة (٠,١٪) من إجمالى قيمة القرض المذكورة بالفقرة (١) ، بشرط عدم مد فترة السحب المذكورة بالفقرة الفرعية (د) أعلاه ، وإتمام الصرف خلال فترة السحب المذكورة .

(٢) يتم إبرام اتفاق القرض المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه بعد موافقة الجايكا على جدوى المشروع ، بما فى ذلك الاعتبارات البيئية له .

(٣) يمكن أن تمتد فترة السحب المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) (د) أعلاه بموافقة السلطات المختصة فى الحكومتين .

٣ - (١) يتاح القرض لتغطية مدفوعات تمت و/أو ستتم بواسطة الجهة المصرية المنفذة لموردين ومقاولين واستشاريين أو أىٍّ منهم من دول المنشأ المصرح لها بالتعامل طبقًا لتلك العقود التى تمت و/أو يمكن أن يتم إبرامها بينهم لشراء المنتجات والخدمات أو أىٍّ منهما المطلوبة لتنفيذ المشروع ، بشرط أن تكون هذه المشتريات قد تمت فى دول المنشأ المصرح لها بالتعامل لمنتجات أنتجت فى ، وخدمات وردت من تلك الدول ، أو أيهما .

(٢) يتم الاتفاق بين السلطات المختصة فى الحكومتين على نطاق دول المنشأ المصرح لها بالتعامل المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه .

٤ - تضمن حكومة جمهورية مصر العربية أن المنتجات والخدمات أو أيًا منهما المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٣) يتم شراؤها وفقًا لدليل الشراء الخاص بالجايكا ، والذى يتضمن - ضمن غيره - إجراءات المناقصة التنافسية العالمية المتبعة ، إلا إذا كانت تلك الإجراءات غير قابلة للتطبيق أو غير ملائمة .

٥ - فيما يتعلق بالشحن والتأمين البحرى للمنتجات المشتراة وفقًا للقرض ، ستمتنع حكومة جمهورية مصر العربية عن فرض أية قيود قد تعوق المنافسة الحرة والعادلة بين شركات الشحن والتأمين البحرى .

٦ - يُمنح المواطنون اليابانيون الذين قد يُحتاج إلى خدماتهم فى جمهورية مصر العربية التسهيلات الضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات (أو أىٍّ منهما) المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٣) .

٧ - (١) تعفى حكومة جمهورية مصر العربية الجايكا من كافة الرسوم المالية والضرائب المفروضة فى جمهورية مصر العربية المتعلقة والناتجة عن القرض أو أىٍّ من الحالتين ، وكذلك الفائدة الناجمة عنه .

(٢) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية التدابير اللازمة لضمان أن - فيما عدا ضريبة الدخل الشخصى وضريبة الشركات المدفوعة من قِبَل الموردين والمقاولين والاستشاريين أو أىٍّ منهم المنفذين لأعمال فى جمهورية مصر العربية - أية ضرائب - والتى يسهل تحديدها وفقًا لعمليات التوريد ذات الصلة ، بما فى ذلك الضرائب الجمركية وضريبة القيمة المضافة على البضائع المستوردة والمنتجات النهائية والخدمات اللازمة لتنفيذ المشروع أو أىٍّ منها فى التعامل المباشر بين الموردين والمقاولين والاستشاريين الرئيسيين أو أىٍّ منهم والجهة المنفذة المصرية - يتم دفعها بواسطة الجهة المنفذة المصرية .

٨ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة نحو :

(أ) ضمان استخدام القرض على الوجه الصحيح ومن أجل المشروع فقط .

(ب) ضمان سلامة الأشخاص المشاركين فى تنفيذ المشروع .

٩ - تمد حكومة جمهورية مصر العربية - عند الطلب - حكومة اليابان والجايكا بـ :

(أ) معلومات وبيانات بشأن تقدم تنفيذ المشروع ؛ و

(ب) أية معلومات أخرى ذات صلة بالمشروع .

١٠ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يختص بأى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالتفاهم الحالى .

وإنه ليشرفنى أيضًا أن أقترح أن يشكل هذا الخطاب وخطاب سعادتكم بالرد - تأكيداً للتفاهم المذكور أعلاه نيابةً عن حكومة جمهورية مصر العربية - اتفاقًا بين الحكومتين يدخل حيز النفاذ من تاريخ تَسلُّم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

حرر هذا الخطاب باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكلٍّ منها ذات الحجية وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية" .

وإنه ليشرفنى أن أؤكد نيابةً عن حكومة جمهورية مصر العربية التفاهم الوارد فى خطاب سعادتكم ، وأوافق أن يشكل خطاب سعادتكم وهذا الخطاب بالرد اتفاقًا بين الحكومتين يدخل حيز النفاذ من تاريخ تَسلُّم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

حرر هذا الخطاب باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكلٍّ منها ذات الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم عظيم تقديرى .

د . سحر نصر

وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى

جمهورية مصر العربية